المجلة الدولية للتنمية - المجلد الثانى العدد الاول (2013): 93-100
International Journal of Development, Vol.2, No.(1) (2013): 93-100
ISSN: 2314-5552 e-ISSN: 2314-5560 (Online)
www. ijd.byethost13.com e-mail: ijd_fas@yahoo.com

مساهمة الخدمة الاجتماعية في توجيه التغيير الاجتماعي في ليبيا في المرحلة الراهنة والمستقبلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

فتحية مختار محمد
قسم الخدمة الاجتماعية - كلية التربية – قصر بن غشير – جامعة طرابلس - ليبيا
sourased @ Yahoo .com

المستخلص

يهدف هذا البحث الى بيان أهمية مهنة الخدمة الاجتماعية في توجيه عملية التغيير المقصود في المجتمع العربي الليبي .حيث أن التغيـــير للنظـام السياســـي الذي حدث في ليبيا بفعل الثورة فى فبراير 2011م ، وإسقاط النظام القائم في الدولة ، يتطلب عملية حشداً للإمكانيات والقدرات المتاحة والممكنة ، إلى جانب العمل على الاستفادة من جميع التخصصات والمتخصصين والمهنيين لدفع عملية التغيير في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تجاه الوجهة الصحيحة وذلك من أجل بناء مجتمع يتمتع بمواصفات جامعة بين" الأصالة والحداثة " حسبما تتطلبه قيمنا الإسلامية والعربية ، وما تتطلبه معطيات الواقع العالمي والعصرى والمتغيرات .

وتتضح مشكلة هذه الدراسة في أن حدوث التغيير في ليبيا قد يعترضه العديد من التحديات والمصاعب ، الأمر الذي يجعل التعريف بدور ومدى إسهام مهنة الخدمة الاجتماعية للمساعدة في إنجاح عملية التغيير التي يتبناها المجتمع في هذه المرحلة الصعبة أمرا مهما . وتهدف الباحثة من خلال طرحها لهذه الورقة إلى فتح أفاق أمام الجهات المسئولة وأصحاب القرار والصلاحيات إلى أهمية الاستعانة بدور مهنة الخدمة الاجتماعية وجهود متخصيصيها وأخصائييها في الدفع بعملية التغيير إلى الوجهة التي تحقق تنمية الموارد البشرية وصولا إلى التنمية الشاملة والمستدامة .

وقد انطلقت الباحثة من تسأوول هل للخدمة الاجتماعية المقدرة على المساعدة في توجيه عملية التغيير بصورة تمكن من تحقيق التطلعات المرجوة للمجتمع وأفراده من تنمية لموارده البشرية والوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة. وقد تم طرح عدد من التساؤلات الفرعية وكان أبرزها : ما هي أهم النظريات والآليات ، وكذلك الاستراتيجيات التي تتبعها مهنة الخدمة الاجتماعية للمساعدة في تحقيق تغيير اجتماعي أفضل في المجتمع وصولا إلى تنمية مستدامة.

وفى المبحث الأول من هذه الدراسة تم التعرض إلى أهم المفاهيم والمصطلحات التي تناولتها الورقة مثل الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية ، التغيير الاجتماعي – التنمية – التنمية الشاملة - التنمية الاجتماعية- التنمية المستدامة- السياسة الثقافية .

واشتمل المبحث الثاني للدراسة على استعراض لدور مهنة الخدمة الاجتماعية وذلك من خلال الممارسة العامة في المساعدة في توجيه التغيير الاجتماعي في المجتمع . بينما تتضمن المبحث الثالث أهم الإستراتيجيات المساعدة على إحداث وتوجيه التغيير الاجتماعي- التخطيط وأساليب التغيير الاجتماعي. وقد خلص البحث الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات .

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية ، التغيير الاجتماعي ، التنمية المستدامة ، ليبيا.

المفاهيم والمصطلحات :

الممارسة العامة :

تعـد " الممارســـة العامـــة منهج حديـــث في مهـــنة الخدمة الاجتماعية متكامل وشمولي ، يهدف إلى تزويد الدارسين والباحثين ، وكذلك الممارسين للمهنة بمجموعة المعارف والعلوم والاستراتيجيات التي يمــكن الاستفادة منها عند التعامل مع كافة أنساق المجتمع التي ترتبط بالمشكلة وعلى كافة المستويات من الفرد إلى المجتمع(1).

التغيير الاجتماعي المخطط :

التغيير الموجه " هو أحد أنواع التغيير الاجتماعي المخطط والذي تقوم به الدول من أجل تحسين أوضاع الناس الاجتماعية ، وقد يتطلب أموال وخطط ومنظمات وخبراء دوليين أحياناً لوضع الخطط العلمية لهذا التغيير(2). ويشير مفهوم التغيير المقصود أو المخطط إلى الجهود المتكاملة أو الهادفة عن طريق الوسائط المناسبة لتحسين أداء الأنساق الاجتماعية . ويتضمن تحليل مضمون التغيير المقصود ثلاثة أبعاد رئيسية هي :-

أولاً : الهدف أو مركز الاهتمام .

ثانياً : وسائط إحداث التغيير .

ثالثاً : الطرق أو الأساليب التي تستخدم لإحداث التغيير الاجتماعي ، حيث يتم تحديد مستويات الأنساق الاجتماعية المستهدفة بالتغيير كالأفراد و الجماعات والمؤسسات... وغيرها . ويكون الهدف أحياناً تغيير عدد من الوظائف للأفراد المستهدفين بالتغيير، أو تغيير أفكار واتجاهات وقيم ومدارك البعض الآخر منهم ، إلى جانب تغيير الأبنية التنظيمية للمؤسسات الاجتماعية أحياناً مراعيين المستوى العقائدي للمجتمع عند إحداث أي تغييرات(3).

فالتغيير الاجتماعي المخطط هو عملية واعية مقصودة تتم بإرادة إنسانية لقيادة خطي التغيير والسيطرة على آثاره واتجاهاته ، وتستخدم فيها أساليب علمية وآليات من أجل تحقيق أهداف وغايات معينة يستهدفها الأفراد والمجتمع ، كخلق أنماط جديدة في العلاقات الإنسانية التي تشد البناء الاجتماعي وتجعله متماسكا ومترابطا وظيفيا، والسلوك والاتجاهات والقيم ، وفي المنظمات وبالعلم والوعي يمكن فهم الواقع وتحديد صورة مجتمع المستقبل الذي يحقق العدالة الاجتماعية ، والمشاركة الفاعلة للناس وهو ما يؤسس لقيام الديمقراطية ، وهذا أساساً ما يستهدفه التغيير المخطط كأسلوب علمي للمجتمع.

التنمية :

" والتنمية هي الانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم"[4].. وهي "عملية واعية وموجهة لإيجاد تحولات بنائية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدف توفير الاحتياجات الأساسية وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي"(5).

التنمية الاجتماعية:-

هي عملية من عمليات التغيير الاجتماعي الذي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه ، ويسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن من تحقيق وإشباع معنوي ومادي على كافة المستويات الفردية والجماعية والمجتمعية وحل مشكلاتهم المختلفة .وهي التغير المؤسسي المخطط لإحداث ملائمة أفضل بين الحاجات الإنسانية والسياسات الاجتماعية والبرامج الاجتماعية(6). فهي عملية إرادية واعية ومجموع الجهود المنظمة التي يشترك فيها الجماهير إلى جانب الجهات الرسمية من أجل تقديم الخدمات والرفع من مستوى المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والسعادة للأفراد والجماعات فيه . وهى أداة ووسيلة لمواجهة عوامل التخلف ، وعملية تغيير ثقافي واجتماعي مستثمرة لجميع الموارد البشرية والمادية والفنية للقيام بتبديل القيم والحوافز والقدرة الثقافية السلبية. (وتهدف إلى تغيير وظيفي وبنائي في مكونات المجتمع وتحقق ذلك من خلال الإنسان وبالإنسان ، فهي أداة التغيير الاجتماعي المخطط . وتهدف إلى عدة أهداف يمكن التعرض لبعض منها الارتفاع بمستوى حياة المجتمع وتوفير مستوى معيشي كريم للإنسان وتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة كالغذاء والسكن. كذلك الاعتماد على كافة أفراد المجتمع وتعبئة موارده وإطلاق الإبداع في الطاقة الكامنة فيه . الى جانب تحديث وتطوير أساليب وأنماط الإدارة والتنظيم في مؤسسات الإنتاج والخدمات ورفع كفاءة الوظائف الإدارية والقائمين عليها . وتساعد على إعادة صياغة المفاهيم والقيم السائدة في المجتمع بحيث تتمتع وتقوى مجموعة منها تقبل التغيير وتفضل الجديد وتتخلى عن التمسك بالقديم ، من أجل توفير مناخ اجتماعي يساهم في دفع حركة الإنتاج والعمل ويتحرر من المعوقات الحضارية والثقافية والاجتماعية غير المتوافقة مع متطلبات التنمية (7).

التنمية البشرية :

هي عملية تهدف إلى زيادة القدرات والملكات والمعارف والمهارات البشرية واكتشاف أفضل الخيارات لانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة (8). فالتنمية البشرية هي اكتساب المعرفة واستعمالها ، بما يحقق أعلى درجة من الإشباع للإنسان والمحافظة على صحته .

التنمية الشاملة :

هي عملية الانتقال بالمجتمع ككل ومن مختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعلمية والثقافية والتكنولوجية والبيئية والتشريعية ...الخ ، من مرحلته الحالية إلى مرحلة أكثر تقدما ، بما يتطلب الاهتمام بمختلف جوانب التنمية وأبعادها المادية والمعنوية في ان واحد ، بما يتناسب مع قيم المجتمع وإمكاناته (9). . ولتحقق التنمية الشاملة لابد من تضافر وتكامل جهود القطاعين العام والخاص ،أخذين بعين الاعتبار قيم المجتمع ومنظومته العقائدية .ولابد أن يتم تأمين تغطية مستمرة وفعالة لها من قبل وسائل الإعلام ، مع الاعتبار بأن الإعلام جزء أساسي من هذه التنمية ولا يمكن أن تنجح التنمية إلا في إطـار من المشاركة الديمقراطية بين القمة والقاعدة وضمان الحريات السياسية والاجتماعية للمواطنين بغية الوصول إلى رفع المستوى المادي والثقافي لأفراد المجتمع وهذا ما تتطلبه المرحلة الحالية الحرجة في المجتمع الليبي من أجل النهوض به ودفعه في اتجاه الاستقرار والتقدم .

التنمية المستدامة:-

هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتسهم في تحقيق الحد الأعلى من النمو في كل من هذه الأنظمة ، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا(10). وعرفت بأنها " التطور والتقدم العلمي والاجتماعي والصناعي وفي جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الاستمرارية ودون تعريض البيئة ومظاهرها الحية في المعمورة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك(11). . فالتنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل لكافة الموارد البشرية والمادية والمعنوية المتاحة للمستقبل والتركيز على حياة أفضل. فهي عملية واعية ومعقدة وطويلة الأمد ، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، التكنولوجية والثقافية ، الإعلامية والبيئية،غايتها الإنسان والمحافظة على البيئة التي يعيش فيها . لذا فهي تهدف إلى إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دونما الضرر بعناصر البيئة المحيطة أو تلويثها أو استنزافها ، ومن ثم استمرارها من أجل استخدامها من قبل الأجيال القادمة .

السياسة الثقافية-

هي تفكير منظم يوجه الأنشطة والمشروعات في ميادين العمل الثقافي لتحقيق الأهداف التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة ومساعدته لتحقيق أفضل مستوى ممكن من الحياة الكريمة(12).

دور الخدمة الاجتماعية ومساهمتها في توجيه التغير الاجتماعي :

لقد صاحب عملية التغيير السياسي في ليبيا بفعل ثورة 17فبراير2011م،العديد من المشكلات كالتفكك الاجتماعي ، وضعف قوى الضبط الاجتماعي وقلة فاعليتها أحياناً ، ناهيك عن بروز علاقات وأنماط جديدة وتغيرات ثقافية واجتماعية بدأت تؤثر في البناء الاجتماعي للأسرة والجماعة والمجتمع سلبا،الأمر الذي ترتب عليه صراعات في المجتمع ، وما قد يؤدي إليه ذلك من تبعات قد تسبب في المزيد من التحديات ، والأمراض الاجتماعية والأزمات . وهو ما يدعو إلى ضرورة تدخل المهنة وتكوين صورة إيجابية لدى الجماهير والقيادات عن أهمية دورها في المجتمع ومدى أمكانية أسهامها في توجيه التغيير، مع تبنيها سياسات تعمل على تنظيم الواقع وترتيب الأولويات مستفيدة من تقويتها للخطاب الديني المعتدل والاستفادة من الدور الاجتماعي للدين الدافع بالإنسان في اتجاه الحضارة ، وجعله منسجما مع مثله العليا ومجهده وحاجاته اللازمة ، والعمل على توعية الجماهير والمسئولين ، مستخدمة طرقها في تكامل وبأدوارها الوقائية ، والعلاجية ، والإنشائية ، والإنمائية .

أن المهنة هي مهنة إنسانية وعلم وفن تعمل على تهيئة أسباب التغيير نحو الأفضل بأسلوب منهجي وعلمي لحث طاقات المجتمع وأفراده ودعم قدراته لحل مشكلاته ومواجهة متطلبات التغيير الاجتماعي ، من خلال مجموعة الخدمات المهنية والجهود المنظمة التي تتخذ الصبغة الوقائية والعلاجية والإنشائية والإنمائية التي تقدمها بواسطة أخصائيين معدّين علمياً وذوي مهارات عاليةً ، وعبر مؤسسات رسمية وغير رسمية ، ومن خلال طرق معتمدة ومنطلقة من قاعدة معرفية علمية تتمثل في عدد من النظريات والنماذج والمداخل المستقاة من بعض العلوم الأخرى مستفيدة من محتواها الفكري والمفاهيمي ، بما يتلاءم والمواقف والظواهر الاجتماعية التي تريد المهنة التعاطي معها . ومنطلقة من اعتمادها على الخبرات المهنية والفنية للأخصائيين الاجتماعيين ومهاراتهم ، إلى جانب خصائصهم الذاتية كالذكاء والموضوعية وحسن التصرف وإقامة العلاقة المهنية الحسنة ، ومستفيدة من خبراتها وإرثها المعرفي الخاص بها كذلك ومن فلسفة وأهداف ومبادئ تهدف إلى احترام قيم وإيديولوجية المجتمع والعمل على الحفاظ على كرامة الإنسان . ومن أن الإنسان هو وسيلة المساعدة وغايتها ، فتسعي جاهدة لتحقيق ما يصبو إليه من أهداف وبمساعدته 0.

- وتستفيد من النظريات التي تساعد الأخصائيين الاجتماعيين على فهم سلوك الأفراد وطبيعتهم إلى جانب أنها تساعد على فهم المراحل العمرية للفرد وخصائص كل مرحلة ، إضافة إلى فهم طبيعة المجتمع وتحليله وتفسير مشكلاته الاجتماعية ومعرفة أسباب حدوثها وكذلك ربط الظواهر الاجتماعية ببعض سعياً للوصول إلى انسب الحلول .وعند دراسة التغيير الاجتماعي يصبح من الضروري التطرق إلى التخطيط الاجتماعي ، وذلك نظراً للارتباط الوثيق بينهما في الحياة المعاصرة . وقد استطاع الإنسان أن يتدخل بإرادته في عمليات التغيير بصورة تمكنه من تحقيق أهدافه ، وكان هذا التحول هو الذي أدى إلى استخدام التخطيط مظهرا للتغيير المخطط واتساع تطبيقه في المجتمعات الحديثة.
- إن تدخل المهنة وتفعيل أدوار الأخصائيين الاجتماعيين ، هو حاجة ماسة للمساعدة في توجيه عملية التغيير الاجتماعي ، وذلك نظراً لما يشهده المجتمع العربي الليبي اليوم من تغييرات سريعة استطاعت خلخلة الأبنية فيه وإضعاف العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة . فتفاعلها مع غيرها من المهن والتخصصات والجهات المكونة للمجتمع أمر ضروري لقيادة خطي التغيير والسيطرة على آثاره واتجاهاته مستخدمة أساليب علمية وآليات متنوعة من أجل تحقيق أهداف وغايات ، كخلق أنماط جديدة في العلاقات الإنسانية والسلوك والاتجاهات والقيم.

ويتطلب إحداث التغيير المخطط ثلاثة عناصر أساسية هي: الوعي والإقناع ،والتقبل الجماعي. كما أن التغيير المخطط هو عملية تعاونية تقوم على إرادة الجماهير القادرة على مواجهة هذه التحديات وذلك من خلال سياسة ثقافية ينضم في رسمها وإعدادها وتنفيذها ومتابعتها كافة الجهات والمؤسسات والمتخصصين في المجتمع لتبني رؤية فلسفية تمثل طموحات المجتمع في فترة زمنية معينة ، وتحديد منظور مستقبلي للمجتمع العربي الليبي ورؤية واضحة لنوع الإنسان الذي نريد وكذلك شكل المجتمع الذي نبني ، إلى جانب بناء نظرية ثقافية متكاملة على أساس يحقق مستهدفات المجتمع في الوصول إلى أفضل حياة ممكنة لتكون إطار مرجعي للسياسة الثقافية وضمن تحديات الغد الثقافي والمتغيرات الدولية والمحلية .

التخطيط واختيار أساليب التغيير الاجتماعي :-

يرتبط التغيير الاجتماعي بالتخطيط الاجتماعي في عدة مراحل متداخلة ومترابطة وهي:

- الرغبة في التغيير ، وتنشأ من إحساس الفرد أو المجتمع بعدم ملائمة الوضع الحالي لمتطلباته المادية والاجتماعية ، ومن ثم فهو يتطلع للتغيير.
- الرغبة في وضع سياسة للتغيير الاجتماعي حيث يعكس المجتمع عزمه على التغيير في سياسة اجتماعية تستمد إستراتيجيتها وأهدافها من احتياجات وآمال الناس وأن يرتبط بواقعهم حتى يضمن استقطاب مشاركتهم وحماسهم ومبادأتهم على إحداث هذا التغيير وتوجيهه .

إن اختيار أسلوب التغيير يقتضي التعرف على المتغيرات الآتية:-

- " طبيعة وحجم التغيير المراد إحداثه ، وطبيعة وحجم العوامل المتعددة والمساهمة لأحداث التغيير ومحددات سلوكها ، إضافة إلى الزمن المراد إحداث التغيير فيه .
- التكنولوجيا اللازمة وتكلفة الموارد لاستخدامها للتغيير لتحقيق درجة التغيير المطلوبة في الزمن المحدد لذلك .
- تنفيذ التغيير باستعمال أدوات ووسائل إحداثه المتمثلة في مجموع الطاقات البشرية والموارد المادية التي ستستخدم في إطار تنظيمي يحدد علاقاتها بالطريقة التي تؤدي إلى تنفيذ الأعمال والأنشطة بأعلى كفاية وفعالية .
- تقويم نتائج التغيير لتحديد درجة تحقيق الأهداف عن طريق مقارنة الناتج الفعلي للتغيير بما استهدف منه واستقراء مدلول الفرق والاستفادة به في اتخاذ القرارات الخاصة بإعادة النظر في التخطيط أو التنفيذ أو في كليهما معاً(13).

ويقوم التغيير المخطط على الدعائم الآتية :

- إتاحة الفرصة لقيام تفاعل موجه داخل الجماعات المختلفة مما يهيئ المجال لإحداث التغيير الملائم لنمو المجتمع ورفاهيته على أساس تكافؤ الفرص بين وحداته المختلفة .
- دراسة الباحث للظاهرة الاجتماعية في وضعها الحالي وتتبعها في مراحل ظهورها ونموها حتى يمكن فهمها وتحليلها. وينبغي له وضع خطة تنظيمية تكون دعامة للتحليل العلمي.
- تظهر أهمية الثقافة أمام الجماعات بأصول وبأهداف وبطبيعة التغيير ولاسيما داخل المشروعات العامة كقوة فعالة في تحقيق عملية التغيير المخطط لأهدافها المنشودة في التنمية .

وبالرغم من اختلاف النماذج النظرية التي تناولت التفسير العلمي للتغيير المخطط، وعلى الرغم من اختلاف الوسائل التي اتخذتها كل نظرية والأساليب التي استخدمت داخل كل منها ، فإنها في جملتها تتجه في وحدة متكاملة نحو الهدف الحقيقي للتغيير المخطط وهو إعادة بناء المجتمع الإنساني من جانبه وإعادة تنظيم وتنسيق العلاقات الإنسانية والأنساق الاجتماعية من جانب آخر من أجل حياة أفضل للإنسان(14).

المستويات التي يتم من خلالها تحقيق التغيير الاجتماعي :-

يعتمد توجيه التغيير الاجتماعي أساساً على استقراء طبيعة ووظيفة التغيير، وأنه لا يمكن أن يحدث التغيير دفعة واحدة ولا من خلال جهة واحدة أيضا، إلى جانب ضرورة معرفة المستويات التي يمكن أن يتم فيها إحداث التغيير المقصود ، ويمكن الاستدلال على ذلك مما طرحه "اولبرت مور " في إطاره التحليلي الذي حدد أربعة مستويات متداخلة ومتفاعلة كإطار مرجعي عند العمل على توجيه التغيير أو إحداث تغيير مقصود والمستويات هي :

1- المستوى الإيديولوجي والذي يتضمن الأهداف النهائية للتغيير .
2- مستوى النظم الاجتماعية والذي يهتم بتغيير الأبنية الداخلية لأنساق المجتمع ووظائف الأنساق ونظمه الاجتماعية
3- مستوى الممارسة والتطبيق الذي يتعلق بمستوى العلاقات .
4- مستوى الواقعية لدى الأفراد والذي يهتم بالفعل الاجتماعي وكذلك بالصراع الجماهيري الذي يتولد نتيجة لاختلاف معطيات التنشئة الاجتماعية(15).

ويؤكد أصحاب الاتجاه السيكولوجي والسلوكي الذين درسوا قضية التغير الاجتماعي في ضوء الخصائص السيكولوجية للفرد على أن الواقعية الفردية والحاجة إلى الانجاز هي الركيزة الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

ويؤكد هؤلاء على أهمية دور الأفكار والقيم كأساس لحركة المجتمعات البشرية(16). كما تتطلب عملية توجيه التغيير في المجتمع وضع فلسفة متكاملة تربط بين البرامج والمناهج الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الاهتمام بالخدمات الوقائية والعلاجية و الإنمائية، وان تشمل كافة المجتمع وتنطلق من واقعه مراعية لظروفه وإمكاناته المادية والبشرية وأن تكون هذه الفلسفة وفق سياسة عامة مستوحاة من إطار المجتمع العقائدي إلى جانب الاهتمام بوضع الأولويات وفق حاجاته .

الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية :-

وهي "إطار للعمل يتضمن تقدير كل من الأخصائي الاجتماعي والعميل للموقف ، لتحديد النسق الذي يجب أن يوجه إليه الاهتمام وتركيز الجهود ، وذلك لتحقيق التغيير على كافة المستويات من (الفرد إلى المجتمع)(17)." فهي الإطار الذي يوفر للممارس العام أساساً نظرياً انتقائيا عند تدخله المهني على كافة المستويات . وحيث أن التحديات الحالية التي تواجه المجتمع الليبي ، من حيث المشكلات والظواهر الاجتماعية التي بدأت تعصف به ، مثل ظاهرة العنف وسوء استخدام السلاح ، وانتشار المخدرات ، والتي تستدعي مواجهتها بالعديد من السبل والوسائل منها تدخل مهنة الخدمة الاجتماعية وذلك من خلال منهج متكامل وشمولي ينتقى فيه الممارس العام ما يمكنه من معارف وأطر نظرية إلى جانب الاستراتيجيات والأساليب وخطوات التدخل المساعدة على حل المشكلات ، وتوجيه عملية التغيير لتحقيق التغيير المطلوب في المجتمع والسعي إلى القضاء على الظواهر الهدامة لقيم المجتمع وإمكاناته ، تدخلا على كافة المستويات من المستوى "الأصغر – الأوسط – والأشمل " ومطبقا لعمليات الممارسة العامة المتمثلة في (التقدير والتخطيط، والتدخل إلى جانب التقويم ، وكذلك عملية الإنهاء والمتابعة)، فيعمل على تحديد المجتمع وأسسه وجوانب تحقيق التغيير فيه ، مستفيداً من نظرية الأنساق العامة ومن كافة الاتجاهات العلمية الحديثة وتبنيها واتخاذ كافة الإجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة(18). وكذلك من الضرورى التركيز، على المشاركة في رسم السياسات المجتمعية وصياغة القوانين والتشريعات وتعديلها والمشاركة في وضع الخطط والبرامج ، إلى جانب الاعتماد على الجهات الأهلية واشتراك الأخصائيين في إدارة المؤسسات لتحقيق المرجو من الأهداف(19). وينبغى التأكيد على أهمية إشراك العميل في عملية التغيير مع ضرورة الاهتمام بمختلف المستويات ذات العلاقة بالمشكلة .

وتنطلق الممارسة العامة عند سعيها لتحقيق التغيير من خلال ثلاثة عمليات رئيسية هي :

- العمل بفاعلية من خلال بناء المؤسسات الهيكلي وفهم طبيعتها والظروف المؤثرة فيها والاستفادة من نظريات المؤسسة واتخاذ الممارس العام لعدة أدواركالحبير والوسيط ... وغيره .
- استخدامه لمهارة التفكير النقدي خلال عملية حل المشكلة وتركيزه على المعارف والقيم والمهارات .
- اهتمام الممارس العام بتأسيس علاقة مهنية لتحقيق أداء أفضل ، والنظر إلى النسق المراد التعامل معه من منظور أشمل . ويعمل على الاستفادة من نموذج حل المشكلة ونظرية العلاقات الإنسانية ، إلى جانب نظرية التعلم الاجتماعي التي تعني بفهم الجوانب المؤثرة في السلوك الفردي والجماعي وتنطلق من فرضية ان الإنسان يتأثر بمن حوله من المحيطين والظروف البيئية "(20).
- الاستفادة من نظريات " البناء الاجتماعي للواقع ، ونظرية التبادل الاجتماعي ، إلى جانب نظرية الصراع . كما تسعى الممارسة العامة إلى تقوية المشاركة لتحقيق أكبر تماسك مجتمعي باستخدام العديد من الاستراتيجيات المساعدة على تقوية البناء الهيكلي للمجتمع وتفعيل أنشطته لمواجهة كافة التحديات المعاصرة ، مثل ظهور النزعة الفردية .كما تفيد إستراتيجية " حراك الجماهير " التي تهدف إلى إحداث تغييرات في المجتمع وذلك من خلال حشد أفراده حول القضايا المهمة في المساعدة ومن خلال أساليبها في إنجاح عمليات توجيه التغيير ، كما تساعد إستراتيجية " التعلم الشعبي "، التي تهتم بالاجتماعات من أجل رفع درجة الوعي لدى الجماهير وعن طريق حملات مجتمعية على نطاق واسع على تحقيق الأهداف(21).

- يعمل الممارس العام على تنمية وعي المجتمع بالمشكلات ، وإلى تنمية قدراته على مواجهة ذلك ، إلى جانب تنمية قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات للمواطنين بفاعلية ومقدرة . ويسعي إلى تنمية العلاقة بين الجماهير والمؤسسات .
- المساهمة في تحسين سياسات الرعاية الاجتماعية والثقافية ، ومن خلال هذه المحددات يمكن أن توجه الخدمة الاجتماعية تدخلها إلى كافة المجالات(22). وتقوم بذلك من خلال عمل فرق متخصصة .

وتتضح أهمية تدخل المهنة من أجل الوصول لحل مشكلات المجتمع ومعالجة الظواهر الاجتماعية السلبية التي يمكن لها أن تهدد استقراره وسيره قدماً نحو الأفضل ، ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة مراعية أهم التحديات التي عانت منها محاولات إحداث التنمية في ليبيا عبر العقود الماضية مثل التحديات الخارجية المتمثلة ، في سياسة الدولة في السابق والتي اتسمت بالخصومة وربما بالعداء إلى حد كبير للدول الغربية والولايات المتحدة ، مما أدى إلى عدم الأخذ بأساليب واليات ووسائل التنمية الاجتماعية فيها والاستعانة بخبراتهم وتقدمهم الفني والتقني وما توصلوا إليه من معرفة في هذا الجانب ، وقابل ذلك عدم استعداد أولئك لتقديم العون والمساعدة كنتيجة لهذه السياسة ، إضافة إلى التحديات الداخلية التي تركزت في :

1- سوء توزيع رؤوس الأموال ، وضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية إزاء المجتمع ككل .
2 - عدم القدرة على استيعاب التكنولوجية ونقص الكفاية الإدارية ، لافتقاد سياسة إدارية حكيمة وعدم وجود استقرار إداري وتشريعي.
3- استحواذ قلة على سلطة القرار والتي تعد العائق الأهم نظرا لعدم تبنيها فكرة تحقيق مشروع تنمية اجتماعية حقيقية تخدم وتحقق تطلعات المجتمع الليبي وتطلعات أبنائه ،الأمر الذي جعله في مصاف الدول المتخلفة .
4-مشاكل الهجرة من الريف والداخل إلى المدن ، بالإضافة إلى هجرة العقول والأدمغة إلى الدول المتقدمة وما لها من أثار سلبية على التنمية بوجه عام ووقفها حائلاً دون بناء القدرة الذاتية التكنولوجية للمجتمع وتقدمه ، والتحديات الاجتماعية (بعض العادات والتقاليد والقيم الموروثة).

الإستراتيجيات المساعدة في تحقيق التغيير الاجتماعي:-

يمكن للممارس العام الاستعانة بعدد من الاستراتيجيات ذات العلاقة بالتغيير المخطط لإنجاح مساعيه ، كإستراتيجية " إعادة صياغة المعايير التربوية " ، فضلاً عن استخدامه لإستراتيجية " إعادة القوة " ، والتي تستخدم من خلالها عمليات الضغط السياسي والإداري وعبر القوانين والتشريعات الملزمة ، إضافة إلى إمكانية استعانته بالإستراتيجية " الثورية " مع الفئات والجهات المقاومة لعملية توجيه التغيير،والاستفادة من إستراتيجيات "العلاج الاجتماعي" عن طريق التعليم ، وإستراتيجية " التغيير والتعديل السلوكي" والتي تعتمد على مشاركة الجماعة في تغيير السلوك الفردي من خلال تأثيرها عليه(23). ومن الاستراتيجيات المستخدمة لإحداث التغيير وتوجيهه إستراتيجية " تدعيم واستكمال هيئة العاملين " والتي تهدف إلى استثارة القدرات والاستفادة من أوقات الفراغ والخبرات .ومن هنا يمكن للممارس العام من تحقيق أهدافه وذلك من خلال:-
- دراسة المجتمع وتحديد احتياجاته وموارده من أجل وضع سياسة عامة أو خطط إصلاحية ، إلى جانب تنسيق الجهود الرسمية والأهلية وعلى كافة المستويات ودعمها، وعلى استخدام برامج وخدمات وتشجيع الأهالي على المشاركة والتفاعل بزيادة وعيهم مستفيداً من دور القيادات المؤثرة ، ومستخدماً كافة وسائل الاتصال والتواصل والإقناع والتشجيع والترغيب والضغط أحيانا.
- التركيز على نمط الشخصية الحديثة وسماتها ومحاولة إكساب مكونات المجتمع نسق خاص من الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك سواء في أعلى درجات التنظيم المهني أو أدناها ، بحيث تتصف الشخصية بالانفتاح على الخبرات الجديدة وبالاستقلالية والمبادرة في الشؤون العامة.

- الاهتمام بالتعليم والتدريب على اعتبار أنهما محركين مهمين في هذا المجال، أي مجال بناء الشخصية الجديد إلى جانب دور الخبرة المهنية في التنظيمات .

طرح المفكر العربي " مالك بن نبي " في كتابه (شروط النهضة) ، أهمية الفكر في إحداث التغيير الاجتماعي وابرز سلبيات التكنولوجيا التي تفتك بالبناء الاجتماعي حينما يغيب التخطيط والدراسة العلمية عند التعامل مع هذا العنصر الفعال ، وذلك من أجل حماية المجتمع وقيمه ومعتقداته (24). كما يركز " أتورانك على أهمية دور الإرادة لدى الإنسان في مواجهة مصاعب الحياة وتحدياتها، وفى القدرة على تغيير الذات وما هو محيط به ، وذلك من خلال تحريرها واستثارتها وتحفيزها مع الاهتمام بقيمة الزمن المحدد عند التعامل مع مواقف أو مشكلات قد تواجه الإنسان(25). وهو ما تؤكد عليه الباحثة في أهمية دور الفكر والإرادة لدى الإنسان في إحداث التغييرات المطلوبة، وتعديل الأفكار والاتجاهات والقيم ومواجهة كافة الصعاب والتحديات أمام الإنسان وهو ما نركز عليه في هذه الورقة وما يتوجب القيام به في المجتمع، ومن خلال تفعيل دور الخدمة الاجتماعية وبجهود الأخصائيين ذوى الكفاءة العالية والإرادة الصلبة ذوى الحس الوطني الذي يمكن من خلالهم الوصول إلى ما يصبو إليه مجتمعهم . ومن منطلق أن الإرادة تقوى وتزداد في حالات الألم والتحدي ،من هنا يمكن لمتخصص هذه المهنة وبالتآزر مع غيره من المختصين من التخصصات الأخرى وفى إطار تساندي ترابطي يمكن العمل على تعديل اتجاهات وقيم وسلوكيات سلبية قد شاعت في المجتمع العربي الليبي كنتيجة للتغيير السريع الذي يحدث فيه حاليا ، وكان له الأثر البالغ على البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية فيه ، وما قد سيترتب عليه مستقبلا الأمر الذي يجعل تدخل المهنة أمرا ملحا تفرضه الضرورة والواجب الوطني إضافة إلى كونه واجب مهني . أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود الوعي الكافي إلى جانب الإرادة من قبل أصحاب القرار والقيادات ، وكافة شرائح المجتمع ، والتركيز والاهتمام بذلك .

الاستنتاجات:

وقد أمكن الوصول الى الاستنتاجات التالية :-

- يمكن أن يكون للممارس العام دور هام في إنجاح عملية المساعدة لتوجيه التغيير الاجتماعي في المجتمع ، وذلك من منطلق وجود ارتباط قوي بين مهنة الخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي باعتبار أن التخطيط الاجتماعي هو أحد الأدوات المهمة لتوجيه التغيير الاجتماعي في المجتمع وأحد طرق المهنة الواجب تطبيقه في كامل خطوات التدخل المهني عند المساعدة من جهة ، وارتباطهما بالتنمية الاجتماعية من ناحية ثانية ، وإن العمل على التنسيق بين أصحاب القرار والسلطة في المجتمع ،والجهات القادرة على المساعدة كالمخططين والمتخصصين في الخدمة الاجتماعية وغيرها، إلى جانب المؤسسات المخولة برسم السياسة الاجتماعية ، هو ألأساس الذي يمكن من تغيير وجهة المجتمع نحو تطلعاته.
- أن الاستفادة من النظريات العلمية ذات العلاقة بالفكر والإرادة والمشاعر الإنسانية والتي تعني ببناء الذات الإنسانية وهو ما يفيد عند أداؤه المهني ،، ومن كافة إستراتيجيات وتكتيكات المهنة .
- إن العمل ومن خلال العقل الجمعي والمشاركة ، يسهم بقدر كافي في توجيه التغيير في المجتمع لتفادي حدوث مزيد من التداعيات .

التوصيات :

توصي الدراسة الحالية بالاتى:

- توجيه أساتذة الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع الطلبة الدارسين والباحثين إلى دراسة هذا الموضوع من حيث التعرف على أهم الآليات والتقنيات المتطورة والقادرة على إحداث وتقديم المساعدة من أجل توجيه مسار التغيير وفق ما تتطلبه هذه المرحلة الحساسة في المجتمع. وإلى القيام بمعالجات تحليلية لتطور السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة ،المجتمع المدني، السلام الاجتماعي ، وغيرها. وحثهم على دراسة موضوع التخطيط الاجتماعي من أجل صياغة رؤية مستقبلية للكيفية التي يمكن أن تبدأ بها عملية توجيه التغيير من قبل المتخصصين وأخصائيين مهنة الخدمة الاجتماعية وعرضها على رجال التخطيط والسياسة الاجتماعية وإبراز علاقة مهنة الخدمة الاجتماعية ودورها في توجيه التغيير الاجتماعي في المجتمع الليبي.
- ضرورة قيام الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين والمهتمين بالمهنة ، وعبر كافة الوسائل والأساليب الممكنة بتكوين صورة إيجابية لدى الجهات المسئولة والمجتمع عن المهنة من أجل تفعيل دور المهنة لخدمه المجتمع . والاعتراف المجتمعي بها فعلياً والوصول إلى استصدار لوائح وتشريعات تقر بإلزامية فتح مكاتب للخدمة الاجتماعية في كافة المؤسسات والإدارات ، وإعداد الأخصائيين الاجتماعيين للتأثير في المجتمع والتعريف .والتعريف باليات وأهداف التغيير، وإشراك أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات والمنظمات لصالح ذلك والتنسيق مع الجهات المسئولة ومنحهم المزيد من الصلاحيات.
- ضرورة فتح مراكز علمية أكاديمية (كليات و معاهد ... غيره .) لإعداد وتخريج مخططين اجتماعيين متخصصين . والتركيز على إعداد القادة .
- الاهتمام بأهم النتائج والمقترحات التي توصل إليها الباحثين من قبل الجهات القادرة على التنفيذ والأخذ بها.

المراجع

1- حسين حسن سليمان وآخرون ، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2005 . ، ص 5 .
2- عادل مختار الهواري ، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي ، الكويت ، مكتبة الفلاح ، 1988م، ص 185
3- أحمد مصطفي خاطر ، تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة – الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2005 ، ص 205 .
4- عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، بيروت ، دار النهضة للطباعة والنشر ،1975 ، ص 215.
5- علي خليفة الكواري ، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة (الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985 ، ص 7
.
6- عبد الهادي الجوهري ، المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،1999م، ص104.

7- عبد الرسول علي موسى ، قضايا في التنمية ،الكويت ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1983 ص 9 .
8- تقرير عن التنمية في العالم لعام 1990م (التنمية البشرية)، البنك الدولي ، الطبعة العربية ، ص 61.
9- أمين الساعاتي ، الإدارة العامة في المملكة السعودية ، دار الشروق ، جدة ، 1405ه ، ص13.
10- الشيخ صالح محمد ،الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، القاهرة ، دار إشعاع الفنية للطباعة والنشر ، 2002م.
11- شبكة المعلومات – Google
12- مي العبد الله سنو ، العرب في مواجهة التكنولوجيا الاتصال ، العرب والإعلام القضائي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (34) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 57 .
13- سامية محمد فهمي وآخرون ، طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي- التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات ،الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1985 ، ص 212: 222
14- عادل مختار الهوارى ، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 184:187 .
15- أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة – الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع، مرجع سابق ، ص 223.
16- السيد الحسيني ، التنمية والتخلف – دراسة تاريخية بنائية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1993، ص.103
17- حسين حسن سليمان وآخرون ، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة ، مجد المؤسسة الجامعية ، بيروت، 2005 ، ص .27
18- حسين حسن سليمان وآخرون ، نفس المرجع أعلاه ، ص 11 .
19- حسين حسن سليمان وآخرون ، نفس المرجع أعلاه ، ص .27:22
20- حسين حسن سليمان وآخرون ،الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص .392:381
21- حسين حسن سليمان وآخرون ،الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع ،نفس المرجع السابق ، ص 443 .
22- عثمان محمد غنيم ، التخطيط – أسس ومبادئ عامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 119 .
23- محمد بهجت جاد الله كشك ، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع ، ،الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، 2003 م، ص.204
24- مالك بن نبي ، شروط النهضة ، دار عالم الفكر ، دمشق ، 1986م ،ص.46
25- جلال الدين عبد الخالق ، الملامح النظرية المعاصرة ، طرية العمل مع الحالات الفردية –العلاج الأسري -، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2003، ض37